

مصر تبحث عن تعاون عربي لتدعيم مهارتها للهجرة غير الشرعية

سوف يستقطب البشر، ما يعني أن نجاح سياسة بناء المدن بمصر التي اتاحت فرص عمل واسعة في مجال التشغيل مرتبط بالاستدامة، أو بمعنى آخر تتضمن وسائل مستمرة للعمالة لا تنتهي بمجرد انتهاء البناء والتشييد، لاسيما العمالة غير المنتظمة التي تضم أعدادا ضخمة في مصر.

ووفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي) شمس معدل البطالة في مصر تراجعاً ليبلغ 7.9 في المئة عام 2019، مقابل 13.2 في المئة عام 2013، قبل أن يرتفع بنسبة طفيفة بسبب جائحة كورونا ليبلغ 8.1 في المئة مع نهاية الربع الأخير من العام الماضي.

ولفت حقوقيون إلى أن سياسة الحكومة المصرية في فتح آفاق عمل للشركات المحلية في أفريقيا وتوسيع العمل في مجال إعادة تدوير بعض الدول العربية، مثل ليبيا والعراق، وفر مظلة للكثير من الراغبين في السفر إلى الخارج من أجل تحسين الظروف المالية والعمل بشكل شرعي وعقود موثقة دون مخاطر.

وأطلقت الحكومة مبادرة "مراكب النجاة" في ديسمبر 2019 التي ركزت على القرى الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية في 14 محافظة، بجانب تخصيص 16 مليون دولار في ميزانية الدولة للعام المالي الجديد الذي يبدأ في الأول من يوليو المقبل لدعم التشغيل في 70 قرية وتوفر 7 مشروعات أخرى في الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة تهريب الأشخاص والتجارة بالبشر بقيمة 60 مليون يورو.



ناللة جبر
مصر لم تعد دولة
مصدرة للهجرة
الشرعية

شحاتة محمد شحاتة
التجربة المصرية
أصبحت محل تقدير من
قبل أوروبا

مجدى عبدالفتاح
جانحة كورونا لا تمنع
بوجود فرص حياة
للمهاجرين

ورفض مدير البيت العربي للبحوث والدراسات والنشاط الحقوقي مجدي عبدالفتاح، مسمى الهجرة غير الشرعية من الأساس وطالب باستبداله بـ"الهجرة غير النظامية"، باعتبار أن حرية التنقل مكفولة للإنسان، وتمثل قضية ترتبط بأمنه وسلامته بجانبه حق في بيئة اقتصادية واجتماعية صحية توفر له فرص العمل والحياة الكريمة.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن آخر عامين لا يمكن الحكم عليهما كثيراً في رصد معدلات الهجرة غير النظامية، فجائحة كورونا وسياسات الإغلاق وتقليص حرية التنقل وتوقف الأنشطة الاقتصادية لا تسمح بوجود فرص حياة للمهاجرين والسفر.

ويستنتج مراقبون إن استمرار مصر في الحفاظ على ضبط سواحلها يوفر لها المزيد من المساعدات الأوروبية كتجربة رائدة يجب الحفاظ عليها، ويوجه الأنظار إلى دول شمال أفريقيا التي بدأت عمليات التسرب منها إلى أوروبا تصل إلى معدلات قياسية.

القاهرة - تمكنت الحكومة المصرية من القضاء على الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية بالتوازي مع حربها ضد الإرهاب وخططها التنموية، واحكمت قوات الجيش السيطرة على السواحل المطلة على البحرين المتوسط والأحمر، ما منح تجربتها إشادة دول عديدة، وجعلها تتطلع لزيادة التعاون مع بعض الدول العربية.

وقالت رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بمصر السفيرة نائلة جبر الأربعاء، إن بلادها لم تعد دولة مصدرة للهجرة، ونجحت سياساتها في منعه تماماً منذ خمس سنوات.

وأكدت في اجتماع لها مع لجنة حقوق الإنسان في البرلمان أن مصر منعت منذ سبتمبر 2016 خروج أي مركب يحمل مهاجرين غير شرعيين من سواحلها، وأوقفت استغلالها كمعبر أو ترانزيت للهجرة، وتحرص حالياً على زيادة التعاون مع الكثير من الدول لمنع عمليات التسلسل.

وعزى عدم ضبط مراكب للهجرة غير الشرعية بمصر خلال السنوات الأخيرة مكانة مصر وانها لم تعد محطة لها، وهي صفة لازمتها فترات طويلة بسبب موقعها الجغرافي، فهي بالنسبة للكثير من المهاجرين الأفارقة مغلقة، ما جعل غالبية المهاجرين يتجهون إلى ليبيا كمحطة أفضل بالنسبة لهم بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة.

وأدى تنامي التشديد الأمني على السواحل المصرية والتنوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وطبيعة المعاملة التي يلقاها المهاجرون من المتطرفين أو بسبب الأوضاع الأمنية غير الودية في أوروبا، إلى تغيير قناعات الكثير من الشباب المصري حالياً، فلم يعد الغرب بالنسبة لهم الجنة الموعودة التي يجب التضحية بالحياة من أجلها.

ونقلت مصر تجربتها الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى بعض الدول الأفريقية بالتعاون مع إيطاليا في تدريب رجال الأمن في 22 دولة على مكافحة الهجرة.

وأوضح شحاتة محمد شحاتة مدير المركز العربي للزراعة والشفافية، أن التجربة المصرية أصبحت محل تقدير من قبل أوروبا بعدما تعاملت مع الهجرة غير الشرعية بخطة متكاملة تضمنت وضع إطار تشريعي لمكافحة تهريب المهاجرين، وإدماج اللاجئين من مختلف الجنسيات في المجتمع من دون تمييز ضد حركتهم وعدم عزلهم في مخيمات أو معسكرات إيواء، ووضع خطة لتمكينهم اقتصادياً بتدريبهم على أنشطة اقتصادية تضمن لهم دخلاً سواً بقوا في مصر أو عادوا إلى أوطانهم.

وأضاف لـ"العرب" أن التنمية من الوسائل الرئيسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، فأسبابها تتعلق دائماً بالزيادة السكانية الكبيرة والبطالة وتوقف التوظيف الحكومي والإحباط وغياب الأمل في مستقبل أفضل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقطحت حركة التنمية التي تشهدها مصر المجال أمام مئات الآلاف من فرص العمل التي لا تشترط الخبرة، خاصة في القطاع العقاري، ويجري العمل في بناء نحو 30 مدينة جديدة في توقيت واحد، وهي الصناعة التي تدفع معها قرابة 100 صناعة أخرى للانتعاش بما يعني المزيد من فرص العمل.

وتعد فرص العمل أداة جذب لإقامة وأي مكان تتوفر فيه فرص التشغيل

بحاول نظام الرئيس السيسي تجنب عيوب الأنظمة الثلاثة والتعامل بطريقة تتناسب مع المستجدات وروح العصر ومتطلبات الواقع، وهو يعلم أن الكتلة العربية هي جوهر أي دور يمكن أن تلعبه بلاده ومن الواجب عدم التفریط فيها، والعمل على تقريب المسافات معها، على قاعدة معتدلة تنطلق من التعاون والتنسيق والشراكة.

لماذا لا تصل العلاقات العربية لمصر إلى حد القطيعة السياسية التامة

أيّ تأكل في جدران دولة عربية يرخي بظلال سلبية على القاهرة



ود وانسجام كبيران

كثيرة حدثت مع الجهات الثلاث جرى احتواؤها باتباع ما يوصف الآن بـ"الصبر التكتيكي". تفسر هذه المسألة بحتاج إلى فهم طبيعة النظام المصري الذي بدأ يعيد ترتيب أوراقه استعداداً للقيام بدور إقليمي مؤثر، يعد الفضاء الفسيح فيه هو الدول العربية الواقعة في قلب الشرق الأوسط، وبالتالي الدول في عداوة مع أي دولة تتسبب في خصم من الرصيد السياسي، بما يضيف إلى خصوم مصر وأعدائها الحقيقيين ميزة نوعية.

تتعامل مصر مع الدول العربية من منطلق قاعدة الأخ الأكبر، حيث تقع على عاتقه مسؤوليات جسيمة لحفظ الأمن القومي العربي الذي يؤثر بالتبعية على الأمن المصري، فكل تأكل في جدران دولة عربية يرخي بظلال سلبية على القاهرة.

من ينظر إلى حجم التداعيات الإقليمية التي أدت إليها أزمات العراق وسوريا واليمن وليبيا والفراغ الاستراتيجي، يعلم إلى أي درجة مثل ذلك ضرراً لمصر التي دخلت في حقبة سابقة لخلافات مع دول عربية لكنها في النهاية لم تكن مخاطرها بوزن التداعيات الراهنة التي شكلت تحديات مصيرية للأمن المصري ولا تزال تحاول تجاوزها.

تدير مصر علاقاتها الخارجية بطريقة برغماتية تدفعها في أوقات كثيرة إلى الحد من ملامح العداوة مع قوى أخرى، عربية وغير عربية، فالنظام الحالي في القاهرة يميل إلى إدارة الخلافات السياسية وفقاً لما يمكن التفاوض عليه طالما أن هناك مصالح متقاربة، ووضع الخصوم تحت المجهر من خلال إيجاد مساحة ممكنة للتقارب.

نموذج حماس

طلبت القاهرة هذه القاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة، على الرغم من أن ضلوعها في المساس بالأمن القومي المصري واضح، لأنها كانت تعلم في اللحظة التي تنماد في خصومتها تكون قد منحتهما صك البراءة لإقامة علاقات مع جهات معادية، بما يدفعها إلى الجوء للمزيد من الأضرار بالأمن القومي المصري، وزاوية العمل هي أن تضع خصمك تحت عينيك أفضل من أن تتركه يرمح بعيداً عنك.

شعرت مصر بوجود أعداء كثيرين، وزادوا مع ثورة 30 يونيو 2013 التي أسقطت حكم الإخوان المسلمين فيها، فهناك من راءهوا على الجماعة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، ومن تصوروا أن سقوط القاهرة في فخ الثورات العربية سوف يكون كفيلاً بتدشين سيناريوهات إقليمية يصعب تدشينها في وجود دولة مصرية صلبة ومتماسكة، بحكم موقعها الجغرافي ونقلها السكاني والسياسي ورمزيتها العربية.

حيال هذا التقدير رأت القيادة السياسية ضرورة العمل على تقويض

كثيرة حدثت مع الجهات الثلاث جرى احتواؤها باتباع ما يوصف الآن بـ"الصبر التكتيكي". تفسر هذه المسألة بحتاج إلى فهم طبيعة النظام المصري الذي بدأ يعيد ترتيب أوراقه استعداداً للقيام بدور إقليمي مؤثر، يعد الفضاء الفسيح فيه هو الدول العربية الواقعة في قلب الشرق الأوسط، وبالتالي الدول في عداوة مع أي دولة تتسبب في خصم من الرصيد السياسي، بما يضيف إلى خصوم مصر وأعدائها الحقيقيين ميزة نوعية.

تتعامل مصر مع الدول العربية من منطلق قاعدة الأخ الأكبر، حيث تقع على عاتقه مسؤوليات جسيمة لحفظ الأمن القومي العربي الذي يؤثر بالتبعية على الأمن المصري، فكل تأكل في جدران دولة عربية يرخي بظلال سلبية على القاهرة.

من ينظر إلى حجم التداعيات الإقليمية التي أدت إليها أزمات العراق وسوريا واليمن وليبيا والفراغ الاستراتيجي، يعلم إلى أي درجة مثل ذلك ضرراً لمصر التي دخلت في حقبة سابقة لخلافات مع دول عربية لكنها في النهاية لم تكن مخاطرها بوزن التداعيات الراهنة التي شكلت تحديات مصيرية للأمن المصري ولا تزال تحاول تجاوزها.

تدير مصر علاقاتها الخارجية بطريقة برغماتية تدفعها في أوقات كثيرة إلى الحد من ملامح العداوة مع قوى أخرى، عربية وغير عربية، فالنظام الحالي في القاهرة يميل إلى إدارة الخلافات السياسية وفقاً لما يمكن التفاوض عليه طالما أن هناك مصالح متقاربة، ووضع الخصوم تحت المجهر من خلال إيجاد مساحة ممكنة للتقارب.

نموذج حماس

طلبت القاهرة هذه القاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة، على الرغم من أن ضلوعها في المساس بالأمن القومي المصري واضح، لأنها كانت تعلم في اللحظة التي تنماد في خصومتها تكون قد منحتهما صك البراءة لإقامة علاقات مع جهات معادية، بما يدفعها إلى الجوء للمزيد من الأضرار بالأمن القومي المصري، وزاوية العمل هي أن تضع خصمك تحت عينيك أفضل من أن تتركه يرمح بعيداً عنك.

شعرت مصر بوجود أعداء كثيرين، وزادوا مع ثورة 30 يونيو 2013 التي أسقطت حكم الإخوان المسلمين فيها، فهناك من راءهوا على الجماعة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، ومن تصوروا أن سقوط القاهرة في فخ الثورات العربية سوف يكون كفيلاً بتدشين سيناريوهات إقليمية يصعب تدشينها في وجود دولة مصرية صلبة ومتماسكة، بحكم موقعها الجغرافي ونقلها السكاني والسياسي ورمزيتها العربية.

نجحت السياسة المصرية في تخطي الكثير من الخلافات مع بعض الدول العربية وذلك وعياً منها بأن تداعيات أي صدام محتمل أو الوصول إلى نقطة اللاعودة قد يلقبان بظلال سلبية على أمنها والأمن العربي كل. ورغم اختلاف وجهات النظر في الملفات الساخنة للمنطقة تراهن دول الخليج العربي على دور القاهرة، التي نجحت وساطتها مؤخراً في الملف الفلسطيني، للقيام بدور إقليمي مؤثر في مواجهة مناورات الإخوان والتهديدات الأمنية المشتركة، ورغم حديث الخلافات الذي يعود إلى الواجهة في كل مرة إلا أن العلاقات العربية لمصر استراتيجية ومتمينة ولن تصل إلى حد القطيعة السياسية التامة.

يدحض التكهانات وتأكيد أن العلاقات الاستراتيجية بين البلدين لا تتأثر بالخلافات.

وعلق السيسي قائلاً "سعدت اليوم بلقاء أخي الأمير محمد بن سلمان. لقد تركن لقائنا على بحث سبل تطوير العلاقات المشتركة بين بلدينا، كما توقفت الروى بيننا حول القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك. وأؤكد اعترافي الدائم بالعلاقات المتميزة التي تربط مصر والسعودية على المستويين الرسمي والشعبي".

حديث الخلافات

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتردد فيها حديث الخلافات بين مصر والسعودية، فقد تردد من قبل بنشأن الثباين حول إدارة الأزمة مع إيران، وفي سوريا واليمن، وكانت العلاقات تتجاوز ليونة من هنا أو هناك تعيد تصويب الأوضاع أو جزءاً منها لأن الخسارة مشتركة وسوف ترد في النهاية إلى صدر الطرفين.

لعل في الأزمة التي مرت بها مصر مع قطر مجموعة من الدروس المستفادة في هذا المضمار، فبصرف النظر عن الدوافع الإقليمية والدولية التي أدت إلى التقارب الحالي الذي بلوره بيان قمة العلا الخليجية في يناير الماضي، فالأزمة بدأت عام 2013، أي قبل المقاطعة الرباعية (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) بنحو خمس سنوات، عندما إنحازت الدوحة لجماعة الإخوان وطيف واسع من المتطرفين.

على مدار هذه السنوات كانت الأزمة تدار بشكل سياسي حذر في القاهرة، وركزت على العوامل التي أدت إليها والرد على التجاوزات، بمعنى آخر لم تلجأ مصر إلى توجيه ضربات معنوية ومادية قاتلة للنظام القطري، مع أن بعض المسؤولين فيه وجميع وسائل الإعلام التابعة له وجهت ضربات موجعة للنظام المصري. يمكن صد الخيط على استقامته والحديث عن دول عربية كثيرة، مثل السودان والجزائر والسلطة الفلسطينية، توترت علاقات القاهرة معها خلال الفترة الماضية وجرى ضبط البوصلة بما يحول دون الوصول إلى نقطة اللاعودة، وهناك تفاصيل

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

حفلت العلاقات بين مصر ودول عربية عديدة بتوترات خلال السنوات السبع الماضية التي سعد فيها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى سدة السلطة، بعضها كان ملغنا والآخر ظل مكتوماً. وفي الحالين حرصت القاهرة على ألا تصل الأمور حد القطيعة التامة، وتركت باباً أو أكثر يمكن للدول منه، ولم تسمح الدول العربية التي تازمت علاقاتها مع مصر لأسباب مختلفة بالوصول إلى درجة الصدام.

في كل مرة كان هناك خط للرجعة، وكان مصر وأي دولة عربية أخرى لا تريدان الدخول في عداوة ممتدة أو الصعود إلى حافة الهاوية في التازم، ومهما ارتفعت حدة الخلافات تظهر ليونة من هنا أو هناك تعيد تصويب الأوضاع أو جزءاً منها لأن الخسارة مشتركة وسوف ترد في النهاية إلى صدر الطرفين.

حفل التاريخ المصري الحديث بأزمات كثيرة، أشهرها القطيعة العربية شبه الجماعية بسبب قيام القاهرة بتوقيع اتفاق صلح منفرد مع إسرائيل عام 1979، والتي انتهت تدريجياً وعادت المياه تجري في قنواتها المعتادة من شد وجذب من دون قطيعة نهائية.

النظام في القاهرة يميل إلى إدارة الخلافات السياسية وفقاً لما يمكن التفاهم عليه طالما أن هناك مصالح متقاربة

أنهى استقبال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الجمعة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مدينة شرم الشيخ على البحر الأحمر، جدلاً حول وجود توتر خفي بين القاهرة والرياض مؤخراً، حيث نشر السيسي عبر صفحته على فيسبوك صورة له برفقة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تكشف الود والإنسجام الكبيرين، وكانت الصورة وحدهما كفيلاً



مصر لم تعد محطة ترانزيت للهجرة نحو أوروبا